

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٨٢

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الخامس عشر - العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٩٨٢/٣/٩

المواضيع المبحوثة:

- ١ - درس وقرار الموازنة العامة لعام ١٩٨٢.
 - ٢ - مشروع قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد المهلة المنصوص عليها في البند الثاني من الفقرة ٣ من المادة ٦١ من القانون رقم ٣/٧٩ تاريخ ٣/٢٤/١٩٧٩ (قانون الدفاع الوطني).
 - ٣ - اقتراح قانون معجل مكرر بتمديد مهلة العمل بالقانون رقم ٢٠/٨٠ (قروض للمحامين).
 - ٤ - اقتراح قانون معجل مكرر بتمديد مهلة العمل بالقانون رقم ٢٠/٨٠ (قروض للمحامين).
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٨٢/٠٣/٠٩ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.
- تغيب السادة: جميل كبي، صائب سلام، ميشال ساسين، فريد سرحال، كاظم الخليل، ادوار حنين، احمد اسبر، امين الجميل، ارا يراونيان، اميل روهانا صقر، بشير الاعور، بيار حللو، ريمون اده، زاهر الخطيب، كميل شمعون، موريس زوين، باخوس حكيم، رشيد كرامي، طلال المرعي، عبد المجيد الرفاعي، موريس فاضل، حسن الميس، سليم الداود، عبد المولى امهز، ناظم القادري.
- واعتذر السادة: الامير مجيد ارسلان، حسن الرفاعي، سالم عبد النور، عبد اللطيف بيضون، محمود عمار.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان، فؤاد بطرس، خالد جنبلاط، قيصر نصر، مصطفى درنيقه، مروان حمادة، سامي يونس، ميشال اده، ميشال المر، نزيه البزري، جوزف سكاف، الياس الهراوي، خاتشيك بابكيان، رينه معوض، علي الخليل.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون تتلى اسمائهم.

- تليت -

الرئيس: المعتذرون تتلى اسماؤهم.

- تليت -

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.

فتلى المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٤٨٣٨

دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٥/٠٢/١٩٨٢ وتستمر لغاية ١٥/٠٣/١٩٨٢ ضمناً.

المادة الثانية - يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

- مشروع موازنة عام ١٩٨٢

- مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ١٠ شباط ١٩٨٢

الامضاء: الياس سركيس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: شفيق الوزان

الرئيس: تتلى لائحة مشاريع القوانين المعجلة.

فتليت اللائحة التالية:

لائحة مشاريع القوانين المعجلة

- ١ - مشروع قانون رقم ٤٤٣ تعديل بعض احكام القانون رقم ٧/٧٨٨ تاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ المتعلق باجازة ابرام اتفاقيتين دوليتين للنقل بالسكك الحديدية.
- ٢ - مشروع قانون رقم ٤٥٩٧ الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية النقل الجوي غير المنتظم بين الدول العربية (اتفاقية تونس).
- ٣ - مشروع قانون رقم ٤٧٣٦ الاجازة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منح قروض لمشاريع اجتماعية بكفالة الدولة وذلك ضمن توظيفات الصندوق لآجال طويلة.
- ٤ - مشروع قانون رقم ٤٧٥٧ تعديل بعض احكام التفتيش القضائي.
- ٥ - مشروع قانون رقم ٤٧٧٥ تعديل نص المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٣ تاريخ ١٢/١/١٩٥٩ المتعلقة بأصول وكيفية اتخاذ المجلس الاعلى للجمارك قراراته.
- ٦ - مشروع قانون رقم ٤٨١٠ الاجازة للحكومة التصديق على تعديل بعض بنود اتفاقية المنظمة الدولية الاستشارية للملاحة البحرية.
- ٧ - مشروع قانون رقم ٤٩٠٣ اعادة تنظيم مديرية المالية العامة ومفوضية الحكومة لدى مصرف لبنان في وزارة المالية.

الرئيس: حضرات الزملاء، قبل البدء في دراسة جدول الاعمال، لا بد من تلاوة المقررات التي اتخذها مجلس الاتحاد البرلماني العربي في اجتماعه الثاني عشر المنعقد في الكويت وذلك بناء على قرار مبدئي اتخذ، يقضي بطرح التوصيات والمقررات في جلسات المجالس النيابية المشتركة في المؤتمر بجلسة علنية بحضور الحكومة، مع الاشارة الى ان هذا القرار كان بناء على اقتراح من الوفد اللبناني، وبناء على توجيه عام من رئاسة مجلس الاتحاد البرلماني. مع العلم بأن هذه المقررات والتوصيات سترسلها رئاسة المجلس رسميا الى مجلس الوزراء.

نصري المعلق: دولة الرئيس، هل يجوز التعليق عليها بعد تلاوتها، او الاستماع اليها واخذ العلم فقط.

الرئيس: الدافع الى طرح هذه التوصيات والمقررات هو اعطاء هذه المقررات المزيد من الفعالية والمزيد من القابلية للتنفيذ حتى لا نقول الجدية. لانه حتى اليوم فان التوصيات والمقررات التي تتخذ في المجالس النيابية كما نعلم تنشر في الصحف ويكتفى بنشرها في الصحف دون ان يكون لها اي

شيء اسمه متابعة ووضع موضع التنفيذ. وبأن هذا الاقتراح يعتبر خطوة نحو هذه الجدية. اليوم نستمتع فقط، مع العلم انه اذا كان ثمة من مجال لمناقشة هذه المقررات في جلسة لاحقة فهذا شيء لا يمكن الا ان يكون مفيدا.

تتلى المقررات والتوصيات التي اتخذها مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر المنعقد في الكويت.

المقررات والتوصيات التي اتخذها مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر المنعقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني واول شباط ١٩٨٢

اولا - عرض المقررات والتوصيات على المجالس النيابية:

تقرر ان تعمد كل من الشعب البرلمانية المنتسبة الى الاتحاد البرلماني العربي الى طرح المقررات والتوصيات الصادرة عن مجلس الاتحاد البرلماني العشر امام المجلس النيابي المنتسبة عنه، وذلك في جلسة برلمانية تكون السلطة التنفيذية ماثلة فيها.

ثانيا - وحدة الصف العربي:

تقرر الدعوة الى وحدة الصف العربي، وقيام تضامن عربي صحيح، في اطار استراتيجية عربية موحدة، ينطلق من توحيد الجهود والطاقت العربية كافة في وجه التحدي الصهيوني الشامل، لان وحدة الصف هذه هي الاساس والمنطلق للنضال العربي في سبيل مختلف القضايا القومية المطروحة، وهي ضرورة ملحة في هذه المرحلة، خاصة بعد خروج النظام المصري من الصف العربي نتيجة اتفاقيات كامب دايفيد.

الرئيس: مقاطعا - اريد ان اطرح السؤال التالي، هل تعتبر الدعوة الى الصف العربي امر غير مطلوب على المستوى الوطني والقومي هل يطالب بالفهم مع اسرائيل، ما هو البديل انا اسأل كل من ينتقص من هذه الدعوة من قبل الوفود النيابية التي تمثل الشعوب العربية والارادة العربية، اسأله ما هو البديل هل هو الصلح مع اسرائيل او الاستسلام لمخطط العدو او التسكع على اقدام كل من يريد الشر في القضية العربية ولبنان. متابعة تلاوة المقررات والتوصيات.

ثالثا - اتخاذ تدابير ضاغطة:

تقرر اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والسياسية الضاغطة ضد الولايات المتحدة الاميركية وأية دولة اخرى تؤيد العدوان الصهيوني، لتصحيح موقفها من القضية العربية والحق العربي.

رابعاً - قضية جنوب لبنان:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - التأكيد على وجوب انقاذ جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واعادة السيادة والاستقرار والشرعية اللبنانية اليه .
- ٢ - متابعة العمل من اجل تحقيق استراتيجية عربية موحدة تختص بجنوب لبنان والسلطة اللبنانية، واعتبار وضع وتحقيق هذه الاستراتيجية من اولى مسؤوليات الدول العربية .
- ٣ - الطلب الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والى اعضاء اللجنة المكلفة بوضع استراتيجية عربية موحدة خاصة بلبنان - استنادا الى مقررات مؤتمر القمة العربي الاخير في فاس - بانجاز عملها ضمن المدة المقررة لهذا الغرض من اجل تأمين التنفيذ الفعلي لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ ولقرارات اللاحقة به ولتعبئة امكانيات الدول العربية وقواها بغية حمل القوى الدولية القادرة على تنفيذ هذا القرار .

خامساً - قضية ضم الجولان:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - اعتبار الحاق الجولان عدوانا صارخا على الامة العربية بأسرها، وتهديدا للوجود العربي كله .
- ٢ - تأييد ودعم حكومة الجمهورية العربية السورية وشعبها، بصورة مطلقة، في الدفاع عن سيادتها ووحدة اراضيها في وجه السياسة الاسرائيلية القائمة على الاحتلال والضم والتوسع .
- ٣ - عرض موضوع ضم الجولان على مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعه المقبل الذي سيعقد في لاغوس خلال شهر نيسان ١٩٨٢ .

سادساً - قضية امن الخليج العربي:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - ادانة التواجد العسكري الخارجي في الخليج العربي، وخاصة التواجد العسكري الاميركي المباشر وغير المباشر .
- ٢ - التأكيد على ان الدفاع عن امن الخليج العربي هو من شأن دول المنطقة وابنائها وحدهم .
- ٣ - تأييد كل عمل تقوم به دول الخليج العربي من اجل الحفاظ على امته .

سابعاً - قضية الحرب العراقية الايرانية:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - التأكيد على موقف مجلس الاتحاد البرلماني العربي الداعي لاستمرار بذل الجهود من اجل انهاء الحرب بين العراق وايران والاستجابة لكل المساعي الدولية والاقليمية الرامية الى توقف القتال فوراً، والشروع في التفاوض، لحل المشاكل بين البلدين بالطرق السلمية، على اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والحقوق المثبتة بالمواثيق الدولية بين البلدين، وضمان الحقوق الوطنية للعراق والحقوق القومية للامة العربية، والانسحاب من الجزر العربية المحتلة، وعودة سيادة دولة الامارات العربية المتحدة عليها.
- ٢ - الترحيب بقبول العراق لمساعي الوساطة والدعوة الى بذل المزيد من الجهود مع ايران للتوصل الى انهاء الصراع وتجنب المزيد من الدماء والخسائر.

ثامناً - قضية التضامن العربي الافريقي:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - التأكيد على ضرورة تعزيز التضامن العربي الافريقي.
- ٢ - مساعدة الدول العربية في افريقيا للقيام بمهامها القومية.
- ٣ - العمل على المحافظة على استقلال الدول الافريقية والابتعاد بها عن الصراع الدولي، وعن محاولات الاستعمار والصهيونية والعنصرية للعودة اليها

تاسعاً - اجتماع اللجنة السياسية في المجلس الاوروي في القدس:

تقرر بشأن هذا الموضوع استنكار عزم اللجنة السياسية للهيئة البرلمانية للمجلس الاوروي على عقد اجتماع لها في القدس خلال شهر ايار المقبل، واعتبار الموقف دعم للعدوان الصهيوني وجريمة الحاق القدس، واتخاذ المبادرات، على المستوى البرلماني، في كل الدول العربية المشتركة في الاتحاد، الرامية الى الضغط على الجانب الاوروي من اجل ابطال الغاية من اجتماع القدس.

عاشراً - الحوار البرلماني العربي مع المجموعات الاوروبية:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - الموافقة على خطة الامانة العامة للمرحلة القادمة حول هذا الموضوع.
- ٢ - التأكيد على ضرورة التنسيق مع الجامعة العربية والاستفادة من خبرتها في هذا الميدان.

حادي عشر: الخبرات البرلمانية العربية:

تقرر عقد لقاء للبرلمانيين العرب في بغداد، خلال يومي ٢٧ و٢٨ آذار الحالي تجرى خلاله مناقشة خبرات البرلمانات العربية في مجال تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتبادل الاراء بهذا الصدد، وذلك كخطوة اولى في برنامج تدريجي يهتم باغناء التجربة التشريعية لدى البرلمانات العربية، وبتعمق الممارسة الديمقراطية في البلدان العربية، لان الديمقراطية هي منطلق لتحقيق شخصية الانسان العربي.

ثاني عشر - الاتحاد البرلماني الدولي:

تقرر بشأن هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - اتخاذ موقف عربي موحد من اجل تطوير اساليب العمل في الاتحاد البرلماني الدولي بما يخدم المصلحة العربية، ومصصلحة برلمانات العالم الثالث والقضايا الانسانية المشتركة.
- ٢ - التزام جميع الشعب البرلمانية العربية برفض الانضمام الى المؤسسة البرلمانية الجديدة التي تحمل اسم «البرلمانيون من اجل نظام عالمي» لانها تتداخل مع عمل الاتحاد البرلماني الدولي وتشكل عرقلة لمسيرته.
- ٣ - وضع برنامج للاسهام العربي المشترك في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في لاغوس في نيسان القادم، وتقديم مذكرة مشتركة نعتها الشعبة البرلمانية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وضم الجولان.
- ٤ - ترشيح الدكتور امين الحافظ - رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للدورة القادمة.
- ٥ - الاهتمام بمنصب الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيسغر في الدورة القادمة، ووضع خطة تحرك عربية لاختيار المرشح المناسب.

الثالث عشر - لجنة تنقية الاجواء العربية:

في الجلسة الختامية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي العاشر اتخذ المجلس بالاجماع قرارا بانشاء لجنة تسمى «لجنة تنقية الاجواء العربية»، برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي وعضوية:

- رئيس مجلس الامة الكويتي .
 - رئيس المجلس الوطني الفلسطيني .
 - رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري .
 - رئيس المجلس النيابي التونسي .
- الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة .
- فتلي التقرير التالي :

تقرير لجنة المال والموازنة

حول مشروع موازنة ١٩٨٢ المحال بالمرسوم رقم ٤٣٨٠ تاريخ ١٣/١١/٨١

حضرات الزملاء المحترمين

كانت الحكومة قد احالت على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢ وقد بدأت لجنة المال والموازنة درس المشروع فور احالته وفي ذهنها تكثيف جهودها للاسراع في اقرار الموازنة وتحريك الادارات العامة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد .

وقد وفقت اللجنة الى ذلك نتيجة التجاوب الكامل من حضرات الزملاء الكرام الذين ناقشوها بكل امانة وجدية بمعدل ثلاث جلسات اسبوعيا حيث بلغ عدد الجلسات حوالي الاربعين، كانت اللجنة خلالها امينة على مسؤوليتها رغم الاجواء المشحونة المخيمة على الاوضاع العامة .

ايها السادة،

كنا نتمنى ان نقف بينكم اليوم ونعلن عن تطوير استثنائي في مشروع موازنة هذا العام ناتج عن عودة الاوضاع الطبيعية الى لبنان وبالتالي البدء باعادة اعمار وانماء الوطن، ولكن نقولها بأسف لم يطرأ هذا التغيير الذي نتوق اليه جميعا، فنحن من جديد امام موازنة الظروف الراهنة التي تقدم اللازم للاستمرار دون ان تليي طموحاتنا الى الانماء المرتجى وازدهار الوطن .

ايها السادة،

تناولت اللجنة بالبحث والمناقشة مختلف الوزارات والادارات العامة بحضور الوزراء المعنيين ودرست بالتفصيل وبروح المسؤولية كل ما يتعلق بها وما يساعدها على تحريك وتنشيط وتشغيل قطاعاتها بالطاقة اللازمة ان لجهة اسداء الخدمات للمواطن او لجهة جباية اموال الدولة بالقدر الممكن . وادخلت عليها بعض التعديلات اما بناء على طلب وزارة المال استنادا على قرارات صادرة عن جانب مجلس الوزراء في تواريخ لاحقة لتاريخ احالة

مشروع الموازنة او بناء على اقتراحات السادة النواب، كل ذلك في سبيل استمرارية التحرك وتقديم الخدمات للمواطن بالقدر الممكن. لذا لن نطيل عليكم ونختصر ونتناول مشروع الموازنة العامة في اجزائها الثلاث والموازنات الملحقة.

اولا - الموازنة العامة والموازنات الملحقة:

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة عام ١٩٨٢ كما عدلتها اللجنة: ٧٥٥٤٦٦٨٠٠٠ موزعة كما يلي:

دولة الرئيس حضرات الزملاء،

انا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المقترض مع مشروع الموازنة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٢ ومرفقاته كما تعدل في لجنة المال والموازنة.

نرجو منكم اختصار مناقشته ما امكن واقارره وشكرا لكم.

بيروت في ٢٦/٢/١٩٨٢

مقرر لجنة المال والموازنة

النائب حميد دكروب

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

امام مجلسكم الكريم، للدرس والاقرار، مشروع قانون موازنة عام ١٩٨٢ بعد ان تناولته لجنة المال والموازنة مع الادارات المعنية بالمناقشة التفصيلية والبحث المستفيض، وبين ايديكم فذلكه هذا المشروع التي تتضمن تقريراً وافياً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، وعن المبادئ والسياسة المالية التي اعتمدها الحكومة في مشروع الموازنة.

لقد بلغت نفقات هذا المشروع / ٧ ٥٥٤ ٦٦٨ ٠٠٠ / ل.ل. منها / ٦ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. للموازنة العامة و / ١ ٢٥٤ ٦٦٨ ٠٠٠ / ل.ل. للموازنات الملحقة.

يقابل ذلك / ٦ ٥٩٩ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. للعام ١٩٨١، منها / ٥ ١٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. للموازنة العامة و / ٩٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. للموازنات الملحقة.

بالاستناد الى هذه الارقام تكون نسبة الزيادة الحاصلة حوالي ٢٣ بالمئة للموازنة العامة وحوالي ٣٠ بالمئة للموازنات الملحقة، وتصبح نسبة الزيادة للمشروع ككل حوالي ٢٤ بالمئة.

اما الواردات العائدة للموازنة العامة للعام الحالي فقدرت بمبلغ / ٥٠٠ ٥٤٥ ٥٠٠ / ل.ل. وبذلك يكون العجز المقدر / ٥٠٠ ٧٥٤ ٥٠٠ / ل.ل. وتبلغ نسبته حوالي ٢٩ بالمئة في حال اعتمادنا تقدير قيمة المساعدات العربية لهذا العام بـ / ٩٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. ، مع العلم ان هذا الرقم هو دون المقرر سنويا من تلك الاموال ، وقد جرى تقديره قياسا على ما ورد منها عام ١٩٨٠ .

ومن اهم السمات البارزة في مشروع قانون موازنة ١٩٨٢ هي :

- ١ - اشراف الازمة اللبنانية على دخول عامها الثامن وبالتالي استمرار الاوضاع السياسية والامنية المتردية التي تنعكس سلبا على واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والمالي . فالواردات تنخفض وتتضاءل على الاخص الرسوم الجمركية التي تقلصت الى نسبة لا تصل الى الربع ، بحيث دخل منها فقط ٤٣٥ مليون ليرة خلال عام ١٩٨١ عوضا عما يقارب تقديره بملياري ليرة ، وذلك نتيجة عمليات التهريب والممارسات الشاذة . والنفقات تتزايد وترتفع بسبب استفحال موجة التضخم العالمية والمحلية وما يرافقها من غلاء وارتفاع حاد في الاسعار ، الامر الذي يؤدي الى زيادة كبيرة في الانفاق والى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام .
 - ٢ - رغم مبدأ ضغط النفقات الادارية الذي اعتمدها قدر الامكان ، يستمر تصاعد زيادة الرواتب والتعويضات والانفاق العام بسبب موجة التضخم والغلاء .
 - ٣ - لم نزل نعاني من صعوبة تحقق وتحصيل الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة بسبب الظروف الامنية والممارسات غير الشرعية . ونود ان نشير هنا الى اننا وضعنا بعض التدابير التي تؤول الى تحسين جباية الضرائب ، وقد تضمن مشروع موازنة ١٩٨٢ مادة قانونية تمنح المكلفين حسومات تتراوح بين ٥ و ١٠ بالمئة كما تعفيهم من غرامات التأخير اذا بادروا الى دفع ما يتوجب عليهم من ضرائب في مهل محددة . وقد شجع على اعتماد هذا التدبير تدبير مماثل اتخذناه سنة ١٩٨١ وكان من نتيجته ان ارتفع رقم الضرائب المحصلة من حوالي ٩٠ مليون ليرة سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٢٥٠ مليون ليرة سنة ١٩٨١ ، ونأمل ان يستمر التحسن في تحصيل الضرائب بنسبة ملموسة .
 - ٤ - استطعنا المحافظة على نسبة ٣١ بالمئة من مجموع اعتمادات الموازنة العامة للانفاق الانمائي اذ بلغت ارقام الجزء الثاني من قسم النفقات / ٤٠٢ ٢٩٠ ٠٠٠ / ل.ل. للجزء الثاني (أ) و / ٥٧٠ ٣٤٥ ٠٠٠ / ل.ل. للجزء الثاني (ب) اي ما مجموعه / ٩٧٣ ٦٣٥ ٠٠٠ / ل.ل. ونسبة ذلك الى مجموع الموازنة حوالي ٣١ بالمئة فتكون نسبة نفقات الجزء الاول حوالي ٦٩ بالمئة بما فيه احتياطي الموازنة .
- وسترتفع نسبة الانفاق الانمائي المخصص للتجهيز والانشاء عند تنفيذ الموازنة ، لان الاعتماد الاحتياطي ، الملحوظ بكامله في الجزء الاول سيتوزع على الجزئين الاول والثاني ، وينتج عن ذلك زيادة في نسبة هذا الانفاق مع تدني النسبة في نفقات الجزء الاول ، ولو بصورة ضئيلة .

٥ - ان تعزيز السياسة الامنية والدفاعية ادى إلى زيادة اعتمادات وزارة الداخلية بشكل ملموس، والى زيادة اعتمادات وزارة الدفاع ولو بنسبة اقل.

٦ - حظيت الخدمات التربوية باهتمام خاص، وقد حصلت المديرية العامة للتربية والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية وسائر الوحدات التي تعنى بشؤون التربية والتعليم والثقافة على زيادات ملموسة.

٧ - نالت وزارتا الاشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية اكبر نسبة من الزيادة في اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزء الثاني من الموازنة.

٨ - ارتفعت اعتمادات وزارة الصحة ارتفاعا ملحوظا سواء ما يعود منها لنفقات المعالجة والاستشفاء في الجزء الاول او لنفقات انشاء وتجهيز المستشفيات في الجزء الثاني.

يتبين من كل ما تقدم ان الحكومة استطاعت ان تجعل من الموازنة، ليس فقط اداة لاستمرار الدولة، بل اداة فعالة لتأمين الاطار اللازم لمستلزمات معيشة المواطن وصموده، ولتحقيق المشاريع الانمائية التي تحرك عجلة الاقتصاد اللبناني.

ايها الزملاء الكرام،

تعلمون ان السياسة المالية، بمفهومها الحديث، تعتبر ان الاهمية الاولى يجب ان تعطى، ليس فقط لتوازن الواردات والنفقات في الموازنة، بل للتوازن العام في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية، ولو ادى ذلك الى عدم توازن موازنة الدولة في المدى القصير.

وعلى هذا الاساس، كان من الطبيعي ان يعتمد مبدأ التوازن، في الموازنة العامة قبل احداث ١٩٧٥، وان لا تلجأ الدولة الى الاستقراض الا في حالات محدودة.

انما نتيجة لوطأة الاحداث وانعكاساتها اصبحت الموازنة في السنوات الاخيرة بعجز متتابع، واصبحت الخزينة تواجه ضغوطات قوية بسبب انخفاض الواردات العامة، مما دفع الدولة الى رسم مخطط لمواجهة الابعاء المالية المترتبة، يركز على اصدار سندات خزينة لتمويل الداخلي واللجوء الى قروض خارجية للمساهمة في تمويل مشاريع الاعمار. مع العلم ان الحكومة تقوم بتحصيل ما امكنها من الضرائب والرسوم التي تغطي جزءا كبيرا من النفقات الادارية العامة.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، لا بد من الاشارة هنا الى ان الدولة ما زالت قادرة على تحمل هذا العجز لعناية الان، والى ان الفائض في ميزان المدفوعات ما زال يستمر في الارتفاع، وكذلك ما زالت نسبة الدين العام مقبولة وقدرة الدولة الاستقراضية قوية.

وبغية تنسيق السياسات المالية والنقدية والاعمارية - الانمائية بين وزارة المالية ومصرف لبنان ومجلس الانماء والاعمار انشأنا عام ١٩٧٩ جهازا خاصا، من اهم اهدافه التوصل لافضل الوسائل الايلة الى تمويل المشاريع

وتوفير الخدمات مع المحافظة على متانة قيمة الليرة اللبنانية، علما بأننا ما زلنا نعتمد الى حد كبير، في هذا المجال، على المساعدات العربية المقررة في مؤتمر قمة تونس.

وقد تم، في مجال التنسيق هذا، تقويم امكانات اللجوء الى المدخرات الوطنية، عن طريق اعداد مشروع باصدار سندات قصيرة ومتوسطة الاجل، ل طرحها على المؤسسات المالية وعلى الجمهور، تكون قابلة للتداول ومن شأنها ان تسهم في تطوير السوق المالية اللبنانية على صعيدي المؤسسات والادارات، لتصبح اكثر ملاءمة لاغراض النمو الاقتصادي والمالي.

كما جرى اعتماد سياسة فوائد واقعية ومرنة تسهم في توفير التمويل المحلي للقطاع العام، وفي دعم السياسة النقدية الهادفة الى امتصاص السيولة المصرفية، ورفع معدلات الفائدة على الودائع الوطنية من اجل تشجيعها والتخفيف من حدة التحويلات الى العملات الاجنبية.

وفي الحقل الاجتماعي، تسعى الدولة، عبر سياستها المالية، الى التخفيف من قلق المواطن ومساعدته على مواجهة موجة الغلاء والتضخم، وذلك من خلال تدابير نذكر منها:

- اقرار زيادات غلاء المعيشة وزيادة التعويضات العائلية ومنح التعليم.
 - منح الطبقات العاملة من ذوي الدخل المحدود اعفاءات اساسية من ضريبة الدخل.
 - سياسة الدعم بالنسبة لبعض السلع الاساسية كالرغيف والمحروقات.
 - تحمل تكاليف الحالات التي تعالجها المستشفيات والناجمة عن الاحداث، وتعزيز الخدمات الاستشفائية بصورة عامة.
 - اعطاء قروض للاسكان وانشاء التعاونيات ومساعدتها.
 - مد البلديات والمؤسسات العامة ومصالح ولجان المياه والكهرباء بالمساعدات والتسليفات، مما ينعكس ايجابا على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
 - وقد صدرت، من اجل ذلك، نصوص تستفيد بموجبها القطاعات الصناعية والسياحية والاستشفائية من قروض تبلغ /٤٠٠/ مليون ل.ل.
 - منح مساعدات اجتماعية متنوعة للكثير من النقابات المهنية والهيئات الثقافية والجمعيات الخيرية.
 - تعزيز التعليم الجامعي بتوسيع فروع الجامعة اللبنانية واستحداث الكليات التطبيقية فيها، مثل كلية الهندسة وكلية الزراعة وكلية الصحة العامة، الى كلية الطب التي تسعى الجامعة الى التمهيد لانشائها.
- ولا اريد القول هنا بأن الدولة تقوم بواجباتها كاملة في الحقل الاجتماعي، ولكنني اقول بأنها تقوم بما هو ممكن، نظرا لما تعانيه الخزينة من ارهاق لا يسمح لها بتحقيق كل ما تصبو اليه ويحتاجه المواطنون في هذه الظروف الصعبة.

واخيرا لا شك، بأن مشروع الموازنة المعروض عليكم هو اقل من طموحاتكم وطموحاتنا، وأن اية سياسة مالية في لبنان لا يمكن ان تسيّر بخطى ثابتة لتحقيق التقدم والازدهار، وعلى الاقل للخروج من الصعوبات التي تواجه البلاد، الا اذا تأمن لها جو من الهدوء والسلام في ظل الشرعية.

ومهما يكن من امر، فاذا لم نستطع اخراج الموازنة، بصورة كاملة، من نطاق الاستمرارية وتصريف الأعمال، فاننا حاولنا، من خلالها، معالجة ما امكن مما افرزته الاحداث الاليمية، واستطعنا، على الاقل، المحافظة على كثير من المكاسب التي احرزها الاقتصاد اللبناني، في فترة ما قبل الاحداث، وتمكين الاجهزة والادارات العامة من القيام بدورها قدر المستطاع.

واملنا كبير في عودة الامن والاستقرار الى كافة الربوع اللبنانية، كي نتمكن من وضع موازنة تنسجم مع تطور حاجتنا، وتكون اداة فعالة لتحقيق الاعداد والتنمية، واشاعة العدل الاجتماعي، وتعزيز ارادة الوجود للوطن والحياة الكريمة للمواطنين.

قانون موازنة ١٩٨٢

المادة الاولى - تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٨٢ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٨٢ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية - تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي:

- الموازنة العامة (الجزآن الاول والثاني أ - و - ب) ٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠

- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية ٦٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠

- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠

- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٧٧٦٦٨٠٠٠

المجموع ٧٥٥٤٦٦٨٠٠٠

وذلك وفقا للجداول رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ الملحقة بهذا القانون. الخ . . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، قد تكون المرة الاولى التي يطرح فيها قانون الموازنة العامة على مجلس النواب دون ان يكون في جدول الاعمال لائحة تفصيلية بالمشروع باعتبار انه في القيمة الاجمالية للاموال المرصدة دون ان تكون هناك تفاصيل في كيفية توزيع هذه الاموال. لذلك اعتبر انه من غير الجائز او على الاقل لا استطيع الموافقة على ما لم نطلع عليه.

الرئيس: الرئاسة تتمنى من حيث المبدأ العام توزيع كل المستندات حتى التفاصيل المتعلقة بالموازنة سواء كما وردت من الحكومة او كما عدلت في اللجان .
والكلمة لحضرة النائب الاستاذ مخايل الضاهر .

مخايل الضاهر: توزع المشروع ولكن بالبنود من دون التفاصيل الموجودة في المجموع العام الذي عرض امام اللجان . تعدلت بعض التفاصيل وهي وردت في الارقام العامة لانها تحتاج الى طباعة قد تطول اسابيع ، واللجنة انتهت من درس الموازنة واحالتها على مجلس النواب ودرجت العادة دائماً في كل السنوات الماضية ان يعطى للنواب الارقام بشكل عام وليس من ناحية التفاصيل .
التفاصيل تعطى بمشروع الموازنة المحال من الحكومة والتفاصيل الدقيقة ترجع للمجلس .
الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ نصري المعلوف .

نصري المعلوف: دولة الرئيس ، ما قاله الزميل بطرس حرب صحيح ويبدو اننا هنا مدعوون ايضاً لآخذ العلم لا لآبداء الرأي نحن هنا امام جداول تقول للوزارة الفلانية مبلغ كذا ، لا نعرف ما هي الزيادة عن السنة الماضية ولا ما هي الزيادة عن مشروع الحكومة ولا ما هو مبرر هذه الزيادة ، اذا هنا نحن لآخذ العلم لا لآبداء الرأي ولا يمكن ان يبدي الانسان رأياً في امر يجمله ولا اظن ان هذه هي مهمة مجلس النواب ، لانه في هذه الموازنة وفي مشروع القانون اشياء لا يمكن الا ان نفهمها كي نصادق عليها وربما بعد فهمنا اياها لا نصادق عليها .
الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ سليمان العلي المحترم .

سليمان العلي: تبلغنا الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم امس فذلآة الموازنة ، فكيف يمكن للنائب في مجلس النواب ان يتسلم الفذلآة الساعة الخامسة ويصدق عليها الساعة الحادية عشرة من اليوم التالي .
الرئيس: معالي الوزير ما هو السبب في عدم اعطاء التفاصيل المطلوبة باعتبار ان النتيجة تعود الى وزارة المال .

وزير المالية: دولة الرئيس ، جرت العادة في السنوات الاخيرة على ان تناقش اللجنة المالية بنود الموازنة كما جرت العادة كذلك اجراء تعديلات على الموازنة بموافقة الحكومة حتى يصار الى وضع تلك التعديلات في جداول مفصلة الى حد كبير ، ونحن درجنا على هذه العادة منذ سنوات طويلة ، وفيما يتعلق بالزيادة الناجمة .

أولاً : مشروع قانون الموازنة يرسل الى المجلس وتناقشه اللجان في اسابيع واشهر بشكل تفصيلي . وبعد التعديلات توضع الجداول المرفقة ، وبعد اقرار المجلس للموازنة يصار الى طبع الموازنة الذي يأخذ عدة اسابيع ايضاً .

الرئيس: الكلمة لحضرة الاب سمعان الدويهي المحترم.

الاب سمعان الدويهي: دولة الرئيس، درجت العادة على ان تدرس اللجان الموازنة بندا بندا وبحضور الوزراء والمديرين العاميين ومن يتوجب استدعاؤه ببطاقة رسمية وكان يحضر ليس اكثرية النواب، بل بعض النواب.

الرئيس: طبعاً، بعض النواب من خارج لجنة المال.

الاب سمعان الدويهي: نواب من باقي اعضاء اللجنة، ولا يحضرون بتكاثر، ونظرا الى ان السنة الماضية لم تقرر الموازنة الا في شهر آب، ووقف دولاب العمل في الدولة من حيث المشاريع. ودرجنا على ان ندرس الموازنة بدقة وبتمحيص كلي وبسرعة لذلك جئنا اليوم نطلب الى الزملاء الكرام اذا كان لهم من ملاحظات ان ييدوها حول هذه البنود وقد ارسل ملخص بنود الموازنة واستلمها المجلس ويريد كل نائب منذ اكثر من خمسة عشر يوما، اي اذا كان هناك من عذر للاحد النواب فلانه لم يحضر او لم يرسل سائقه لاستلام بريده، والموازنة، والخطأ يكون وقع عليه وليس على اللجنة او على المجلس.

وكان يتوجب على النائب ان يراجع بنود الموازنة بندا بندا في المدة الاخيرة بالنسبة لمشروع الموازنة ولبنود الموازنة المختصرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة الدكتور عبد الله الراسي المحترم.

عبد الله الراسي: دولة الرئيس، انا لا اوافق على تصديق الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: التصديق بمادة وحيدة لم يطرح بعد وعندما يطرح الموضوع، لكل نائب موقفه.

عبد الله الراسي: اريد ان اشرح الاسباب ولماذا يجب ان ندرس هذه الموازنة بندا بندا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، كالعادة، ان الموازنة درست من قبل لجنة المال والموازنة بحضور كل لجنة واعضاء كل لجنة في المجلس، وكان الوزير المختص لكل وزارة يحضر الاجتماع بوجود اكثرية النواب، اما ان تعطى كل الشروحات، فقد اعطاها رئيس اللجنة، والمجلس الى اعضاء اللجان في مدة ليست بقصيرة، وكان بالامكان درس هذه التفاصيل قبل ان تأتي الى المجلس.

الرئيس: نحن نريد أن نعرف كادارة مجلس اذا كانت وزعت كل المستندات والتفاصيل.

منير ابو فاضل: نعم، وزعت، ولذلك اقترح بأن يصوت على الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: قبل التصويت على المادة الوحيدة، هل هناك من اقتراح بتأجيل جلسة الموازنة اليوم الى حين توزيع بعض المستندات من قبل الاستاذ بطرس حرب؟

بطرس حرب: نحن لا نشك اطلاقا بالجهود التي بذلتها اللجنة المالية والجهود التي بذلها الوزراء والموظفون ولكن الذي نقوله هو الآتي: اثناء درس الموازنة في اللجان حصلت تعديلات على مشروع الموازنة، والهيئة العامة للمجلس يجب ان تطلع على هذه التعديلات كما اقترتها اللجان كما سبق ان اطلعت على الموازنة كما وردت من الحكومة ويجب ان ترسل الموازنة الينا بواسطة دوائر المجلس، واعطي ممثلين: وزارة الاشغال العامة، المديرية العامة للطرق والمباني في اعتماداتها للانشاءات ٤١٤ مليون و٤٠٠ الف ليرة جيد، بس لشو. وزارة الموارد المائية والكهربائية انشاءات بقيمة ٦٠ مليون و٣٥٠ الف ليرة «وينهم»؟ «وكيف موزعين»، انا نائب وبدي اعرف كيف؟ والا لا يمكن ان اصوت مع العلم انه يمكن ان تكون التعديلات مهمة، «بس لازم اعرفها شو هي».

الرئيس: الامانة العامة للمجلس قالت انها وزعت هل هذا صحيح ام انها لم توزع؟

نصري المعلوف: دولة الرئيس، الذي وزع هو الموازنة العامة وكما عدلتها لجنة المال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاب سمعان الدويهي.

الاب سمعان الدويهي: دولة الرئيس درجت العادة على ان تدرس الموازنة بندا بندا دون ان يرسل الى النواب الكرام المحترمين نسخة عن درس هذا البند.

الرئيس: عندك اقتراح يا استاذ نصري.

نصري المعلوف: نعم يا سيدي، انا ممن لم يسعدهم الحظ بأن يكونوا اعضاء في لجنة المال والموازنة، وانا ممن لم يدعواهم احد الى حضور هذه اللجنة، وانا لم انس اني نائب ولي الحق ان اصوت على شيء اعرفه اذا سئلت في الخارج لماذا زيد البند كذا، ولماذا زيد الراتب ذاك، يجب ان اكون على الاقل عارفا لهذا الموضوع والناس لا يفترض اني يجوز ان اجعل هذا الشيء قالوا يجب ان تصوتوا على مشروع الحكومة الذي درسناه وان قالوا على مشروع اللجنة وهو مختلف في الزيادة فهذا شيء آخر يجب ان نعرف على اي شيء زيدت وما هو مبرر هذه الزيادة. اذا كنت لم احضر لجنة المال وانا لست عضوا فيها ولا انا مجبر على هذا ولم يدعني أحد للحضور فهذا لا يعني ان احرم من حقي في ان اعرف في هذا المجال وبأن ارفع يدي في هذا المجلس.

الرئيس: هناك اقتراح تقديما به الاستاذان نصري المعلوف وبترس حرب «تأجيل بحث الموازنة العامة الى حين توزع على اعضاء المجلس بصورة عامة البيانات التي تثبت الزيادة واسبابها».

الرئيس: من يوافق على اقتراح تأجيل درس الموازنة يرفع يده.

- اقلية -

الرئيس: اقلية حتى ولو كانت الاقلية على حق، الاكثرية يبقى معها الحق. هل عندك من مطالعة استاذ نصري تفرض على الاكثرية ان تنصاع للاقلية.

نصري المعلق: انا مع الاكثرية لكن الشيء ما يببرر انه لازم يكون للاقلية موقفها لازم الناس تعرف اننا رفعنا ايدينا.

الرئيس: الاقتراح الوارد من الاستاذ منير ابو فاضل والقاضي باقرار الموازنة العامة بمادة وحيدة، فليتلى الاقتراح.

فتلي الاقتراح التالي:

اقتراح قانون معجل مكرر يتعلق بالموازنة العامة لعام ١٩٨٢

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون الموازنة العامة وجميع الموازانات الملحقه والجداول المرفقة لعام ١٩٨٢ المحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٤٣٨٠ تاريخ ١٠/١٠/١٩٨١ كما عدلته لجنة المالية والموازنة.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

بيروت في ١٩٨٢/٠٣/٠٩

منير ابو فاضل

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عبد الله الراسي.

عبد الله الراسي: دولة الرئيس، لا اوافق على المادة الوحيدة لقرار الموازنة والاسباب هي ان هذه الطريقة وما سبقها ليست مقبولة وليست المثلى وهناك خلل في طريقة الموازنة لجهة التصنيف والحشو والتعديل والاضافات، في الماضي كان الخلل يصحح عندما كان المجلس يناقش الحكومة ويصدق بهيئته العامة على الموازنة بندا بندا. اما الآن ان تعطى الموازنة هذه كشرعة على حلوها ومرها وان يقال لنا اقبلوها فهذا لا يجوز.

ان الموازنة المعدلة التي اعطونا اياها وفيها مزيد من النفقات، لم يرد التفصيل كيف توزع التعديل، انا اعلم في توزيع بعض النفقات ولست اعلم في جميع التوزيع، واذا قيل لي انه يجب على كل نائب ان يحضر اللجان فردي على ذلك بأن لجنة الصحة العامة لم تدع الى حضور اجتماعات اللجنة، ولم تصدر اي برقية دعوة الى هذه اللجنة عن المجلس النيابي، فمن المسؤول؟ لا أدري. لكل وزارة مشروعها الخاص اطلب ان يصار في المستقبل الى ارسال الموازنة بمشاريع موازانات لكل وزارة على حدة بتوقيع الوزير المختص، عندئذ تجتمع اللجان المشتركة ويحق للنائب الاشتراك مع اللجنة المالية في التصديق على الموازنة ودرسها.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، انني آسف ان يكون قد صدر عن الزميل كلام ينال من عمل وقدسية ما اعطته اللجنة المالية لان العمل المجلسي فيه قدسية عمل.

الرئيس: لنستبدل القدسية بصوابية «معليش».

مخايل الضاهر: متابعاً - لا ان يقول ان هناك خللاً وحشوا او تعديلات زيدت اثناء درس الموازنة، فهكذا نتبع الزملاء والوزراء وكل الذين حضروا الاجتماعات انهم شاركوا في التعديلات غير القانونية، فانا باسم اللجنة احتج على هذا الكلام، فكنا نعتقد جلسة، بعد الظهر وقبله فلا يجوز ان يقال ان هناك حشوا وخللاً من قبل الزملاء ومن جهة اخرى كنا نتمنى على الزميل الكريم الذي حضر جلسة واحدة فقط من الجلسات ان يحضرها كلها اسوة بزملائه الذين حضروا.

اما عدم دعوته او عدم استلامه الدعوة فليس على رئيس اللجنة ان يوصل الى كل عضو يجب ان يبلغ من أعضاء المجلس النيابي والبرقية المرسله مسجلة في قلم مجلس النواب انه ارسل قبل ١٥ يوماً برقية الى رئيس لجنة الصحة العامة لدراسة موازنة وزارة الصحة. فالمسؤولية ليست مسؤولية اللجنة اذا كانت البرقيات تصل بعد اوانها.

الرئيس: اولاً، اود ان الفت نظر الزميل الاستاذ مخايل الضاهر الى ان الانتقاد لا يمكن ان تأخذه على المحمل الشخصي، عندما يقف نائب في هذا المجلس ويقول في معرض درس اي مشروع ان هناك خللاً وحشوا او انحراف عن المصلحة العامة فهذا لا يمكن ان يعني انه ينال شخصياً من اشخاص، سواء اكان هؤلاء الاشخاص نواباً او وزيراً... للنائب الحق عندما يعرض عليه اي مشروع ان ينتقد وان يكون انتقاده موضوعياً شرط ان لا يجرح الاشخاص او من الجهود التي بذلت او الدراسات التي قام بها أعضاء اللجنة.

اذا ليس الموضوع شخصياً ولا يجوز تناوله من هذا الاطار، وهنا اود ان اقول للزميل الدكتور عبد الله الواسي انه لا يجوز الاستمرار في هذا المنحى من الجدل. بقيت قضية البرقية، وصلت ام لم تصل؟

يبدو ان الاستاذ مخايل الضاهر يؤكد ارسال البرقيات. وفي ضوء هذا الواقع ارى ان نعود الى درس الموضوع الاساسي الذي طرح وهو هل يوافق المجلس الكريم على تصديق الموازنة بمادة وحيدة ام يدرسها بندا بندا؟

والكلمة لحضرة الاستاذ رشيد الصلح المحترم.

رشيد الصلح: لا اريد ان تحمل كلمتي محمل الانتقاص من عمل اللجنة التي بذلت جهداً، لكن اعضاء المجلس

ليسوا جميعا اعضاء في اللجنة الا انني اعارض اقتراح الزميل منير ابو فاضل لان من واجبات المجلس دراسة سياسة الدولة على مختلف الاصعدة، لا دراسة الارقام فقط، واعتقد ان بوسعنا اليوم مناقشة الموازنة مناقشة صحيحة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ حميد دكروب المحترم.

حميد دكروب: دولة الرئيس، اسميناها موازنة الظروف الراهنة ولن يختلف احد في تحديد الظروف الراهنة، فاللجنة المالية تمثل الزملاء وقامت بعملها اشتراكا مع الوزراء والادارات العامة لتسوية وضع موازنة الظروف الراهنة والحقيقة تقال، عملنا المستحيل وانجزنا الموازنة لأول مرة منذ سبع سنوات في وقتها المحدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: دولة الرئيس انني انحني امام قدس اقداس اللجنة واشيد بالاجلال والتقدير لجهودها وان بقي شيء من القدسية فأرجو اعطاءها ما تستحق من التقدير وهو دستور لبنان.

هل كان من الغباء ان يؤكد واضع الدستور والمشرع يجب ان يصوت على الموازنة بندا بندا، واخطر عمل يقوم به المجلس النيابي النظر في موازنة الدولة وامامنا اضخم موازنة شهدتها موازنة البلاد. سبعة الاف وخمسمائة مليون ليرة فاذا قلنا للناس صوتنا على الموازنة بمادة وحيدة، فماذا ستقول لنا ضمائرنا؟ هل جرت العادة ان يعدل الدستور بعادة مخالفة له ولماذا يجب ان تجلس هذه العادة هذه السنة، لماذا لا تناقش الموازنة ههنا بندا بندا. لماذا علي ان اقرأ في موازنة احدي المديرية نفقات متفرقة ٣٥ مليون. اذا سئلت ما هذه النفقات وعلى ماذا تصرف هذه النفقات لا اعرف؟.

ثم في مشروع قانون الموازنة العامة: هل يجوز في قانون الموازنة تعديل القوانين المالية؟ قانون الموازنة هو عقد مالي، فكيف نعدل قانونا ماليا له صفة الاستمرار بقانون ينتهي بانتهاء السنة الحالية. فكيف نعدل قانون مالي له صفة الديمومة والاستمرار والبقاء بقانون ينتهي مفعوله بانتهاء السنة الحالية وقد تكررت مرات عديدة.

ثم في احدي المواد تضاف معاشات الذين استقالوا والذين اقبلوا، اذا اقبل موظف ثم عاد الى وظيفته لضم المعاشات فاني لا اعرف لماذا استقال او اقبل واذا عاد الى وظيفته لماذا تضم المعاشات، لا اعرف المستحيل ولا المقال لماذا يعود ثم نريد البند كذا للفتة الفلانية دون الناس جميعا انا يجب ان ارفع يدي ووافق ولا اسأل لماذا.

لماذا زيد لزيد وترك عشرات الالوف من غيره. يجوز ان يكون له الحق في هذه الزيادة، انما يجب

ان توضع هذه تحت نظر النواب ويقولون رأيهم ربما اقتنعنا وقد لا نقتنع اذا ليست المسألة من نوع التعجيز بل دعوة الى احترام الدستور فهل هذا غريب مستهجن؟ لذلك انا اصوت ضد هذا الاقتراح وامامنا الوقت والاسباب والشهور. في السنة الماضية صدقت الموازنة في شهر آب فلتصدق هذه السنة في شهر نيسان او في شهر حزيران. ويكفي انه انقطع امامنا الباب لمناقشة العمل الاداري والحكومي الذي كان يجري اثناء دراسة الموازنة العامة. فلا في درس الموازنة ناقش ولا يتعين جلسة للمناقشة والمحاسبة واصبح الزملاء يلجأون الى اعمدة الصحف وبارك الله في الصحافة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، ان المواضيع والنقاط القانونية التي اثرت لا غبار عليها. ما اثاره الزميل بطرس حرب لجهة توزيع الموضوع كاملا وما اثاره الزميل نصري المعلوف لجهة التصديق على الموازنة بندا بندا. نحن ان هذه النقاط المبدئية هي قانونية ومن صلب الدستور ومع معرفة المجلس بهذه النقاط فقد درج في السنوات الاخيرة وكانت ثمة سابقة قبل ذلك على التصويت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة، وذلك انسجاما مع الظروف الاستثنائية التي نمر بها، ومع حرص المجلس على ان يتدارك اي موقف يمكن ان يؤدي الى تأخير اقرار الموازنة العامة التي لها انعكاسات على كل قطاعات الدولة والبلاد.

فمع العلم الاكيد من الناحية القانونية والحرص الذي لا غبار عليه من الناحية الدستورية بان هذا المجلس لم يكن ليرتكب مخالفة، ولم يكن ليأتي امرا منكرا عندما كان يصوت بمادة وحيدة، وهذا ما يدفعا نحن نوافق على المادة الوحيدة مع حرصنا الذي لا يمكن اطلاقا ان يتأثر بهذه الموافقة على الدستور وعلى الناحية القانونية املا بأن يأتي يوم يصبح فيه العمل التشريعي متاحا امام الاطر والاجواء التي تمكننا جميعا على الحرف كمثل محافظتنا على الروح.

بقي ان هناك حقا لكل نائب لا يمكن انتقاصه في الاطلاع التفصيلي والدقيق على كل ما يصوت عليه وكذلك يمكننا ان نلفت النظر الى وجوب اعتماد لجنة او فرد في التبليغات من اجل حضور الجلسات. فأنا مثلا مقرر اللجنة الخارجية وقد ارسلت برقية منذ ايام لابلاغي عن عقد جلسة يوم الاثنين المقبل وانا لم اتبلغها وقد ابغني اياها دولة رئيس اللجنة الان. يمكن تدارك هذا الشأن دولة الرئيس بعمل مكتبي بسيط وبالتفاهم مع معالي وزير البريد الذي يمكنه ان يعين مكتبا خاصا لمثل هذه التبليغات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، يبدو ان في مناقشة الموازنة هذه السنة تطرح امور جديدة على المجلس، عادة كان

يطرح الاقتراح بالتصويت بمادة وحيدة على الموازنة بعد مناقشتها وليس قبلها، هذا رأيي وانا افهم ان اصوت على الموازنة بمادة وحيدة بعد مناقشتها.

الرئيس: ارجوك، هل هذه المناقشة خاصة بالمجلس سيد نفسه ولا نستطيع ان نتخذ موقفا من الموضوع ان الغاية تبرر الاصول المتبعة اطلاقا.

بطرس حرب: اولاً - ان الموازنة لم تبلغ بالتفصيل الى النواب للتصديق عليها والمناقشة بندا بندا قد تسمح للنواب بالاطلاع على محاضر اللجان التي لم تتكرم ادارة المجلس ابلاغنا اياها، وانا ضد الاقتراح بالتصديق على الموازنة العامة بمادة وحيدة.

الرئيس: بعد الاستماع الى الاراء المختلفة حول الموضوع يطرح الاقتراح على التصويت من يوافق على التصويت على المادة الوحيدة، وبالتالي اعطاء مشروع قانون الموازنة صفة المعجل المكرر يرفع يده.

- اكثرية -

الرئيس: تنلى المادة الوحيدة

فتليت المادة الوحيدة التالية:

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون الموازنة العامة وجميع الموازنات الملحقه والجداول المرفقة لعام ١٩٨٢ المحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٤٣٨٠ تاريخ ١٠/١٠/١٩٨١ كما عدلته لجنة المالية والموازنة.

يعمل بهذا القانون فور نشره

بيروت في ١٩٨٢/٠٣/٠٩

منير ابو فاضل

الرئيس: من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت يرفع يده.

- اكثرية -

الرئيس: القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء

فنودي حضرة النواب بأسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية وخالف السادة النواب: عبد اللطيف الزين، رفيق شاهين، رشيد الصلح، سليمان العلي، بطرس حرب، نديم نعيم، نصري المعلوف، الياس الخازن، واوغست باخوس، توفيق عساف، مخايل الضاهر، نديم سالم.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشر من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٩/٣/١٩٨٢ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: جميل كبي، صائب سلام، ميشال ساسين، فريد سرحال، كاظم الخليل، ادوار حنين، احمد اسبر، امين الجميل، ارا يروانيان، اميل روحانا صقر، بشير الاعور، بيار حللو، ريمون اده، زاهر الخطيب، كميل شمعون، موريس زوين، باخوس حكيم، رشيد كرامي، طلال المرعي، عبد المجيد الرفاعي، موريس فاضل، حسن الميس، سليم الداود، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة: الامير مجيد ارسلان، حسن الرفاعي، سالم عبد النور، عبد اللطيف بيضون، محمود عمار.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان، واصحاب المعالي الوزراء، فؤاد بطرس، خالد جنبلاط، قيصر نصر، مصطفى درنيقة، مروان حماده، سامي يونس، ميشال اده، ميشال المر، نزيه البزري، جوزف سكاف، الياس الهراوي، خاتشيك بابكيان، رينه معوض، علي الخليل.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وبعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية ولائحة مشاريع القوانين المعجلة تليت المقررات والتوصيات التي اتخذها مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر المنعقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني واول شباط ١٩٨٢. ثم باشر المجلس دراسة، جدول الاعمال فتلا النائب حميد دكروب التقرير الموضوع بشأن الموازنة بوصفه مقررا للجنة المال والموازنة وبعد ان تكلم عدد من النواب صدق المجلس على المشاريع القوانين التالية:

- ١ - صدق بالاكثرية على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٢.
- ٢ - مشروع القانون المعجل المكرر (تمديد المهلة المنصوص عليها في البند الثاني من الفقرة ٣ من المادة ٦١ من القانون رقم ٣/٧٩ تاريخ ٢٤/٣/١٩٧٩) (قانون الدفاع الوطني).
- ٣ - اقتراح قانون معجل مكرر (تمديد مهلة العمل بالقانون رقم ٨٠/٢٠ قروض المحامين).

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة،

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر.

نائب رئيس المجلس

منير ابو فاضل

امين السر

طارق حبشي

صالح الخير

امين عام المجلس النيابي

الامضاء: احسان ابو خليل

مدير شؤون الجلسات واللجان

الامضاء: عادل شويري

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

الامضاء: عدنان نادر